النزعة المنطقية عند الشيخ القرافي (ت٦٨٢هـ)
في كتابه الخصائص

The Logical Tendency of Sheikh Al-Qarafi(Died in 682 Hijri) in His book 'Alkhasa'as

٢٠٢٢م

النزعة المنطقية عند الشيخ القرافي (ت٦٨٢هـ)

في كتابه الخصائص

The Logical Tendency of Sheikh Al-Qarafi(Died in 682 Hijri) in His book 'Alkhasa'a

تبنى الشيخ القرافي في كتابه الخصائص القواعد العامة للفكر المنطقي ؛ ليدافع عن خصائص نحوية تبناها هو ، عامدا إلى تخطئة النحويين استنادا إلى تلك القواعد المنطقية ، وقد امتزج النحو في هذه الحقبة بالمنطق حتى سادت في كتب النحو وشروحه ألفاظ المنطق ومصطلحاته ، فظهر واضحا جليا في كتب النحو فضلا عن كتب الأصول فقد شهدت هذا الآونة انتقال المفاهيم فضلا عن الأسس بين العلوم وما فتأت تظهر كلما سنحت لها الفرصة ، فظهرت جلية واضحة في كتبهم الأصولية ، ثم النحوية التي كانت انعكاسا واضحا للتأليف الأصولي ، ولا عجب أن نجد كتب الشيخ القرافي الأصولية لا تخلو من تلك المقدمات لينسحب ذلك الى كتبه النحوية ثم ليمتزج المنطق بالنحو في كتابه الخصائص، فتتضح فيه النزعة المنطقية في مناقشاته للمسائل النحوية ،التي سار فيها سيرة المناطقة في تلك المناقشات .

Abstract

Sheikh Al-Qarafi adopted the general rules of logical thought in his book to defend the grammatical characteristics he adopts to intentionally misspell the grammarians based on those logical rules. In this era, grammar is mixed with logic until the pronunciation and terminology of logic prevailed in grammar books and its explanations. It appeared clearly visible in grammar books in addition to fundamentals books which have witnessed the transfer of concepts besides the foundations between sciences, and they have been appearing every time they have the opportunity. Thus, it appeared clearly visible in their fundamentals books and then in their grammar books which were a clear reflection of the fundamentalist authorship. It is not surprising that we find that the books of the fundamentalist Sheikh Al-Qarafi are without of these introductions, this also appears

in his grammatical books, and then to mix logic with grammar in the book of characteristics. So, the logical tendency becomes clear in the discussions of the grammatical issues, in which the logicians' biography proceeded in discussing those issues

المهاد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين وصحبه الزاكين المنتجبين .

وبعد

بدأ التأليف النحوي مبكرًا قبل كتاب سيبويه ، وقد أشارت كتب التاريخ النحوي إلى أولية ذلك التأليف ، وإن كان قد ضاع أغلب ذلك النتاج ، وقد وردت مؤلفات عيسى بن عمر على لسان سيبويه مخاطبا الخليل وأنَّها نيف وسبعون كتاباً ، وما بقي منها غير الجامع الذي بين يديه وكان يسأل الخليل عن غوامضه . [١]

ثم ما لبث سيبويه حتى ألف كتابه الكبير (الكتاب) الذي بناه على أساس وصف اللغة وبيان الجانب التداولي منها ، غير أنَّ الكتاب لا يخلو من الأسس الأبستمولوجية العقلية التي يمكن أن نطلق عليها المنطق العقلي ، ذلك المنطق الذي يحلو لبعضهم أن يسميه : (المنطق غير الرسمي) الذي يقوم على تحليل الحجج ، وتقويم الأدلة ، وتقييم المناقشات لينتهي الى استدلال عقلي يبدأ بمجموعة من الملاحظات وينتهي بتفسير مقنع للظواهر المدروسة.

ويحدد المناطقة للمنطق العقلي عناصر أساسية يستند إليها وهي : الإرادة والدقة والتأمل ، ولو نظرنا الى التأليف النحوي منذ عهد سيبوي نجد أنَّه لا يخلو من هذه العناصر ، ولعل المنزلة في كتاب سيبويه تمثل الصورة الحية للنزعة العقلية في الكتاب فهي تمثل استدلالا عقليا بكلام العرب من خلال التشبيه ، أو التعليل، واستعمالها حجة في إثبات مسألة أو استعمال نحوي أو لغوي ومن أمثلة استعمال المنزلة في التعليل ، يقول سبيويه : (وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأْتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأْتُه ولا تفقَّأتُه. ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع.)[٢] ولم يكن علماء العربية تنقصهم الإرادة في التأليف وتحمل مشاق جمع اللغة من لسان المتحدثين بها واستقصائها وصوغ القواعد منها وتطبيقها عبر تأمل تلك اللغة ، والنظر الدقيق في بنائها النحوي واستعمالها وتحري الدقة في وصفها وبيان عناصرها التركيبية ، وبيان اختلافها اللهجي ، ثم (زُرعت في النحو بذرة الخلاف ثم الجدل والاحتجاج منذ بداياته التأسيسية نتيجة الاستقراء المحدود غير المقيد بضوابطه عامة ودقيقة ومحكمة) [٣]

إنَّ النزعة العقلية في التراث النحوي المبكر متمثلةً بكتاب سيبويه وما تلاه من تأليفات كأصول ابن سراج ومقتضب المبرد اتسمت باستنادها الى المنطق المجرد الذي يقوم على تحليل المنطقي الشخصي والحجج وتقيمها وتفسير النصوص، وبناء الجدل في الأدلة النحوية .

---

[١] ينظر أنباه الرواة ٣/ ٣٧٤

[٢] كتاب سيبويه ١/ ٢٠٤-٢٠٥

[٣] الاحتجاج العقلي في النحو العربي ٧

وتستند النزعة العقلية في النحو إلى منطق اللغة ، بينما النحو (منقول من معقول)[١] وتمثلت النزعة العقلية في التراث النحوي المبكر في (حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)[٢] وهو القياس وأركانه المقيس عليه والعلة [٣] على أنَّنا لا ننسى أنَّ للخليل أسلوباً خاصاً في إدارة الحوار مع أصحابه قوامه أنَّه كان يفترض اعتراض السائل على الإجابة ليقلب هو بعد ذلك وجوه الإجابة ذاكراً لها أدلتها ؛ كل أولئك يثبت إلمامه بالحجاج العقلي الذي لا يكتفي بالقول : (قالت العرب) من دون تبرير وتعليل ؛ ولهذا كان التأليف النحوي المبكر تعليمي لا يخلو من التأويل والتعليل ولا ينفك عن النزعة العقلية ، علما أنَّ هذا التأليف قد اكتمل علما كاملا قبل دخول علم المنطق إليه ؛ فقد اتسم النحو العربي بالنزعة العقلية منذ أن قال الإمام علي (عليه السلام) لأبي الأسود : اللغة (حرف واسم وفعل) ثم عرَّف هذه العناصر الثلاثة فقال انحو هذا النحو يا أبا الأسود ، وإذا كان يحلو للبعض أن يسمي التفكير العقلي بـ (المنطق العقلي) فالنحو العربي اتسم بالمنطق العقلي قبل ظهور كتاب سيبويه ثم ليظهر جليا واضحا في الكتاب ورحم الله أبا حيَّان التوحيدي حينما قال : (والبحث في النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق).[٤]

وتستمر النزعة العقلية والبحث العقلي في النحو العربي ولا أذهب إلى ما ذهب إليه الفارابي الى أنَّ أثر المنطق بدا واضحا جليا عند ابن سراج وتلامذته [٥] فكتب ابن سراج تخلو تماما من مصطلحات المنطق وعباراته ، [٦] وإنَّما تنزع نحو الاتجاه العقلي ذلك الاتجاه الذي لمسناه في البحث النحوي المبكر عند ابن أبي أسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر، وإن كنَّا لا نعدم جنوح نحويي عصر ابن سراج نحو المنطق وألفاظه فهذا علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤هـ له رسالة في الحدود يقترب فيها من تأليف المناطقة في المفهوم والمصطلح والحدِّ ، وإنَّما تجلت النزعة المنطقية في البحث النحوي في القرن السادس الهجري ووجدنا عبارات المناطقة وألفاظهم تتسلل الى المؤلفات النحويين .

ويستمر التداخل الخجول بين العلمين عند المتقدمين من النحويين ؛ لتظهر واضحة جلية عند المتأخرين من أمثال(ابن هشام ت٧٦١هـ) الذي نجد مصطلحات المناطقة وعباراتهم تتردد في كتبه من أمثال (القضية السالبة والموجبة والقضية الشرطية) [٧] ،وعند(الأزهري ت ٩٠٥هـ) في كتابه شرح التصريح على التوضيح [٨] غير أنَّ من تداخلت عنده معطيات اللغة والنحو مع مفردات المنطق وقضاياه حتى اكتسب كتابه عمقا معرفيا جديدا ؛ جعله بعيدا عن متناول المبتدئين والتقليدين من النحويين ، بل جعله قاصرا على النحويين الذين أضافوا مع علمهم بالنحو معرفتهم بالمنطق (الشيخ القرافي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي البهفشيمي ويُلقب بالقرافي نسبة الى القرافة ت ٦٨٢هـ) [٩] في كتابه (الخصائص) الذي أوقفه على معرفة خصائص النحو جمع فيه الشيخ القرافي بين النحو والمنطق الصوري أو المنطق الأرسطي ، الذي

---

[١] الاقتراح ٣
[٢] لمع الأدلة ٩٣
[٣] ينظر الاحتجاج العقلي ٣٤
[٤] المقابسات ١٧٧/١
[٥] ينظر كتاب الحروف للفارابي٤٤- ٤٧
[٦] ينظر على سبيل المثال القضية وتفرعاتها والموضوع والمحمول
[٧] المسائل السفرية ١٧
[٨] ١/ ٤٠٠
[٩] ينظر في ترجمته الديباج المذهب في معرفة المذهب ٦٢- ٦٦

عُرف بأنَّه (الآلة القانونية التي تعصم مراعتها الذهن عن الخطأ في الفكر) [١]، وسمي صوريا ؛ لأنَّه مهتم بالشكل دون المضمون وهو يقوم على الاستقراء والقياس والقضايا .

وكتاب الخصائص للقرافي للشيخ القرافي تداخلت فيه المعارف النحوية مع القضايا المنطقية ، وبات كتاب نحو منطقي ، يختلط فيه النحو بالمنطق ، نزع فيه مؤلفه نزعة منطقية بحتة ، ولهذا فأنَّي في بحثي هذا أحاول أن أسلط الضوء على جوانب تلك النزعة مرتبا ما ورد فيه من مسائل المنطق بحسب ورودها في كتب المنطق .

ومن الله الموفقية

الأفعال دالة على التصور والتصديق

التصديق عند النحويين (هو طلب إدراك النسبة المنسوبة الى المسند إليه ، وهو غرض الاستفهام بـ (هل) وبالهمزة في بعض الأحيان) [٢] ويبدو أنّ تعريف التصديق عند المناطقة لا يبتعد عن تعريف النحويين المذكورين آنفاً فهو عندهم : (إدراك الحكم أو النسبة بين طرفي القضية) [٣] والتصور هو حضور الاشياء عند العقل [٤] وينطلق الشيخ القرافي من هذه المعاني ليحدد أنَّ للأفعال معنى تصوري [٥] فالمعاني على قسمين تصويرية وتصديقية ، والمعاني التصديقية كما يرى الشيخ القرافي (هي المعاني التي يحسن من العقلاء السكوت عليها ؛ لأنَّ المعنى قد كَ مل) [٦] ومن ثمَّ فإنَّ التصديق هو اكتمال المعنى أو إمكان إطلاق الأحكام، فالقول باكتمال المعنى وحسن السكوت عليه وإطلاق الأحكام عليه يقترب من تعريف المناطقة له فالتصديق عندهم (هو إثبات أمر لأمر بالفعل أو نفيه عنه) [٧]

وتعريف المناطقة للتصور يردده الشيخ القرافي عند إيراد تعريف التصور فهو يرى أن التصور : (هو إدراك ماهية أو حقيقة مع قطع النظر عن الحكم بنفي أو إثبات ، كالذي يُفهم من قولنا : الإنسان ، أو الفرس ، ونحو ذلك ، فهذه صورة مفردة ليس لها معها حكم) [٨] وهو تعريف المناطقة فهم يرون أنَّ التصور (إدراك معنى المفرد من غير تعرض لإثبات شيء له ، ولا لنفيه ، كإدراك معنى اللذة ، ومعنى الألم ، ومعنى المرارة ومعنى الحلاوة)[٩]

---

[١] المقرر بشرح منطق المظفر ١/ ١٥
[٢] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٢٤
[٣] المعجم الوسيط ١/ ٤١٠
[٤] ينظر المنطق ١٤
[٥] ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٦
[٦] كتاب الخصائص للقرافي ١٢٦
[٧] آداب البحث والمناظرة ٨-٩
[٨] كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧
[٩] آداب البحث والمناظرة ٨- ٩

ويرى الشيخ القرافي أنَّ التصديق : (لم يوضع له اسم بانفراده ، ولا فعل ولا حرف ،وإنَّما يحصل حالة التركيب من لفظتين فأكثر ، فاشتركت الاسماء والأفعال والحروف في ذلك) [١] وهذا عين ما ذكره المناطقة في التصديق جاء في كتاب المقرر بشرح منطق المظفر : (ليس للتصديق إلاَّ مورد واحد وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والإذعان لمطابقة للواقع أو عدم مطابقتها) [٢] والشيخ القرافي قول في التصور فهو يرى أنَّ التصور (هو إدراك ماهية أو حقيقة مع النظر عن الحكم بنفي أو إثبات ، كالذي يُفهم من قولنا : الإنسان ، أو الفرس ونحو ذلك ، فهذه صورة مفردة ليس لها ومعها حكم) [٣] ويرى الشيخ القرافي أنَّ التصديق لم (يوضع له اسم بانفراده ولا فعلٌ ، ولا حرفٌ ، وإنَّما يحصل حالة التركيب من لفظين فأكثر ، فاشتركت الأسماء والأفعال والحروف في ذلك) [٤] .

ويتحدث الشيخ القرافي عن التصور وأنَّ من الأسماء ما يفيد مركبا فالفرس يفيد مركبا ؛ إذ إنَّ الفرس إذا ركبته قلت (ركبت فرساً) فهمت من الفرس مفهوم الفرس الذي يفيد الركوب ، وكذلك إذا أفردته فقلت (فرس) أفاد معنى المفهوم منه [٥] ويرى الشيخ القرافي أنَّ الأفعال في لسان العرب لا تفيد إلاَّ المعنى التصوري [٦] ، وأرى أنَّ الشيخ القرافي في ذلك محق فدلالة الأفعال في حدَّ ذاته دلالة إفرادية فالقول في فعل المشي والركض وهو فعل بغض النظر عن زمنه فلا يتصور في معنى مشى أو يمشي إلاَّ المشي وهكذا بقية الأفعال فلا يفهم من ماهية الأفعال أو حقيقته إلاَّ ما تدل عليه من معنى ولا ينقل دلالة الفعل من دلالة التصور الى دلالة التصديق إلاَّ وضعه في التركيب وقد أشار إلى أنَّ دلالة الفعل التصوري هو بخلاف الاسم والحرف فإنَّ الأسماء عنده لا تفيد معنى تصويريا إلاَّ إذا رُكِبت مع غيرها [٧] ، وهذه الأسماء هي (الأسماء البسيطة ، التي وضعتها العرب حرفا فردا من المضمرات ، نحو : قمتَ ، وقمتِ ، وأكرمَكَ ، وأكرمَهُ وأكرمَك ، وأكرمني والياء في غلامي ، ونحو ذلك من الأسماء التي هي حرف واحد من أصل الوضع ، فهذه إذا رُكبت أفادت معناها التصوري) [٨] ، وعند إفراد الأسماء البسيطة والحروف فإنَّها لا تفيد تصويرا بل أنَّها تكون مهملة على عكس الأفعال فإنَّها تفيد التصوير سواء أكانت مفردة أم مركبة [٩] ، وهنا يقترب الشيخ من رأي المناطقة الذين يرون أنَّ التصديق يكون (أيضا تصورا ولكنَّه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها)[١٠] ؛ فالتصور عند المناطقة تصديق؛ لكنَّه تصور مستتبع للحكم فإنَّ كان تصورا مجردا استحق أن يطلق عليه لفظ التصور والأسماء البسيطة – الضمائر – والحروف إن كانت مفردة مجردة عن التركيب كانت تصورا ؛ وإن ركبت حكم عليها حكم يناسب دلالة التركيب كانت عند ذلك تصديقا .

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧
[٢] المقرر بشرح منطق المظفر ١/ ١٢٣
[٣] الخصائص للقرافي ١٣٧
[٤] الخصائص للقرافي ١٣٧
[٥] ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧
[٦] ينظر كتاب الخصائص للقرافي١٣٧
[٧] ينظر كتاب الخصائص للقرافي١٣٨
[٨] كتاب الخصائص للقرافي١٣٨
[٩] ينظر كتاب الخصائص للقرافي١٣٩
[١٠] المنطق للمظفر ١٤

تعريف التركيب

يعرف النحويون التركيب بقولهم إنَّ : (الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا، كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولهم : كتب عبد الله وسرَّ بكر) [١] فالتركيب النَّحوي إتلاف اسم مع اسم أو اسم مع فعل ، ويبدو أنَّ النحويين يقصدون بالتركيب هنا هو تركيب الجملة الاسمية أو الفعلية ، ولم يُشر النحويون الى كون الاسم له معنى أم لا ؛ لأنَّ القضية عندهم تحصيل حاصل ؛ فلابُدَ في التركيب أن يأتلف اسم مع اسم أو مع فعل ؛ مما يؤدي هذا التجاور إلى التركيب الذي يعتني بمعرفته النحو الوظيفي فالتركيب هو تجاور الألفاظ بعضه مع بعض مؤدية معنى يُحسن السكوت عليه .

ويُعرِّف الشيخ القرافي المركب ناقلاً قول النحويين : (اللفظ المركب من لفظين ، دلَّ أحدهما [٢] حالة التركيب أم لا ، فالدال نحو : قام زيد وغير الدال نحو : بعلبك ورامهرمز) [٣] وينقل القرافي تعريف المناطقة للمركب بقوله : (واصطلاح المنطقين والأصوليين أنَّ المركب ما دلَّ جزؤه على معنى حال التركيب نحو : زيد قائم ، و غلام زيدٍ ؛ فإنَّ كل واحدً من هذين المفردين يفيد معناه حال التركيب ، ويكون على هذا (بعلبك) و (رامهرمز) ألفاظاً مفردة عندهم ، لعدم دلالة حالة التركيب) فالمركب عند النحويين يتكون من لفظ أو اكثر كل لفظ يفيد معنى خاص ،وفي حال اجتماعهما يكونان معنى خاص ؛ ولهذا فـ (بعلبك) ليست بمركب ؛ لأنَّها مكونة من مقطعين لا يفيدان معنى في حال انفصالهما ، فبعلبك مفرد لا مركب ، وهذا على عكس ما تبناه النحويون في أنَّ المركب ما رُكب من لفظين سواء أكان جزء لفظه يدل على معنى أم لا ولهذا ذكر ابن النجار (ت٩٧٢ هـ) أنَّ (يضرب مفرد على مذهب النحاة ومركب على مذهب المناطقة) [٤].

ولم يذهب الشيخ القرافي مذهب النحويين في تعريفهم للمركب بل انحاز الى المناطقة ورأى رأيهم في كون المركب ما دلَّ جزء لفظه على جزء معناه [٥] كـ (غلام زيد) فيدل جزء لفظه (غلام) على معنى و (زيد) على معنى ، ويرى القرافي أنَّ (أقوم) مركب ؛ لأنَّ الهمزة دالة على المتكلم وهي جزء لفظ (أ + قوم) و (قمت) مركب ؛ لأنَّ التاء دالة على المخاطب وهي جزء لفظ (قام + ت) [٦] بل يذهب المناطقة إلى أكثر من ذلك فهم يرون أنَّ (زيد) مركب إن كانت جوابا لسائل يسأل من جاءك فتقول : زيد ؛ لأنَّ أصل (جاءني زيد) فتحذف التركيب وتبقي زيد اعتمادا على قرينة السؤال بل يرى المناطقة أن (زيدا) هنا مركب تام [٧] ولا نعدم ذكرا لما أشار إليه القرافي في كتب النحويين فهذا السيوطي يُعرف الكلمة بقوله : (الكلمة بأنَّها قول مفرد مستقل) [٨] ؛ ثم (خرَّج بالمفرد المركب وبـالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف (ضارب) فليست بكلمات ، لعدم استقلالها) [٩]

---

[١] الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٩
[٢] كتاب الخصائص للقرافي ١٥٠
[٣] كتاب الخصائص للقرافي ١٥٠
[٤] شرح الكوكب المنير ١٠٩/١
[٥] ينظر المقرر بشرح منطق المظفر ١/ ٧٨ـ ٧٩
[٦] ينظر كتاب الخصائص للقرافي١٥١ـ ١٥٢
[٧] ينظر المقرر بشرح منطق المظفر ١/ ٧٨
[٨] همع الهوامع ١/ ٤ـ ٥
[٩] هامش المحقق ١٥٢ وينظر همع الهوامع ١/ ٤ـ ٥

وعلى قول السيوطي هذا فزيد جوابا لمن سألك من جاءك فتقول زيد ليست مستقلة ؛ لأنَّها جزء من مركب مقدر في الكلام تقديره (جاءني زيد)؛ ولهذا فإنّ القرافي يرى تركيب (أقوم) و (قمت) تلك التي يراها النحويون مفردة لا مركبة

وينقل التهانوي عن المناطقة تفريقهم بين المؤلف وبين المركب بقوله : (وربّما يُفرّق بين المركب والمؤلّف فيقال بتثليث القسمة اللفظ إمّا أن لا يدلّ جزؤه على شيء أصلا وهو المفرد، أو يدلّ. فإمّا أن يدلّ على جزء معناه وهو المؤلّف أو لا على جزء معناه وهو المركّب، وهذا هو المنقول عن بعض المتأخرين ، وقيل: إنَّهم عرفوا المؤلّف بما عرّف به المركّب في المشهور، وهو ما تقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به، والمركّب بما يدلّ جزؤه لا على جزء المعنى.) [١] وما ذكره التهانوي أشار إليه رائد الحيدري في المقرر وأنه قول القطب في المطالع لكنَّه أشار بعد ذلك إلى أنَّه منقول عن بعض المتأخرين [٢] إلاَّ ما نجده في كتب المناطقة من تعريف المركب بقولهم : (هو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء)[٣] ؛ والذي أراه أنَّ مدار الأمر يدور حول قولهم (حين هو جزء) فليس كل المركبات يدل جزء لفظها على جزء معناها فقولنا : (عبد الله) علما لشخص لا يدل جزء لفظها على جزء معناه فعبد الله (علما) له صفته فجزء معناه (عبد) ليس جزءاً لمعناه حال تركيبه فهو يختلف عن (غلام زيد) ، فهذا التركيب يدل جزء لفظه على جزء معناه ؛ ولهذا يرى المناطقة أنَّ (عبد الله) ليس من المركبات حال كونه علما وأدخلوه في المركبات إن كان صفة [٤] ؛ ويبدو لي أنَّ الشيخ القرافي قد أخذ بهذا الرأي ؛ ولهذا ذهب الى أنَّ (قمت) مركبا ؛ لأن جزء لفظه يدل على جزء معناه ويرى أنَّ الفعل الماضي يكون مركبا في بعض صوره (إذا دخلت فيه الهمزة الدالة على السلب أو الدخول في الشيء مثال السلب قولهم : أشكاه ، إذا أزال شكايته) [٥]

دلالة الألفاظ على المعاني

تحدث المناطقة عن دلالة الألفاظ على المعاني ، وقد شغل هذا البحث في هذا الموضوع مقدمات الكتب المنطقية ، فهم يقسمون – أي المناطقة – دلالة الألفاظ في بيان وجوه دلالتها ونسبتها إلى المعاني تقسيمات عديدة (القسمة الأولى : أن نقول : الألفاظ تدل على المعاني من ثلاثة أوجه متباينة ؛ الوجه الأول الدلالة من حيث المطابقة ، كالاسم الموضوع بإزاء الشيء ، وذلك كدلالة لفظ الحائط على الحائط .

والآخر أن تكون بطريق التضمين ؛ وذلك كدلالة لفظ بيت على الحائط ، ودلالة لفظ الإنسان على الحيوان) [٦] ، ويرى المناطقة أنَّ الألفاظ تدل على معانيها بطريق المطابقة والتضمين [٧]

والناظر في كتاب الخصائص للشيخ القرافي يجد أنَّ الشيخ رحمه الله ينطلق من قول المناطقة المذكور آنفا ليحدد في الخصيصة التاسعة وهو يتحدث عن خصيصة الاسم في معرض حديثه عن

---

[١] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٤٣٥
[٢] ينظر المقرر ١/ ٧٨
[٣] المنطق ٦٠
[٤] ينظر المقرر شرح منطق المظفر ١/ ٧٩
[٥] كتاب الخصائص للقرافي١٥٢
[٦] معيار العلم في فن المنطق ٧٢
[٧] ينظر معيار العلم ١٠٥

دلالة الألفاظ ، أنَّ الألفاظ سواء أكانت مهملة أم مستعملة نجد أنَّ حروف تدخل عليها ثم قال : (هذه الألفاظ لها حالتان : حالة تكون مستعملة في مدلولاتها حقيقة أو مجازاً ، وتارة تعتبر من حيث هي هي لا تُؤخذ بوصف كونها مستعملة في المعاني) [١] ، فدلالة الألفاظ عند الشيخ القرافي هي إمَّا أن تكون حقيقية أو مجازا وهي عين ما ذكره المناطقة في دلالة الألفاظ على مدلولاتها حقيقة أو تضمينًا ؛ لكن على ما هو معلوم من مباحث المناطقة أنَّهم توسعوا في دلالة اللفظ على المعنى ، وبيان الدال والمدلول والمشترك وغيرها من التطبيقات التي شغلت مقدمات كتب المنطق

المطابقة في الدلالة :

تعدُّ المطابقة إحدى مظاهر النزعة المنطقية عند الشيخ القرافي ، ويعرّف المناطقة المطابقة بأنَّها : (اللفظ الدال على تمام المعنى الموضوع له اللفظ كدلالة الرجل على الإنسان الذكر والمرأة على الإنسان الأنثى، وهكذا كدلالات الأسماء على مسمياتها التي وضعت لها)[٢] ، ويعلل المناطقة سبب التسمية بالمطابقة : (لتطابق الوضع والفهم بالمفهوم من اللفظ)[٣] .

وقد أشار الشيخ القرافي إلى ما عناه المناطقة من تطابق الوضع والفهم قال : (وإن قلنا ضرب – مثلا – يدل على المجموع المركب من الزمان والمصدر بالمطابقة) [٤] ، وقصد الشيخ القرافي من مطابقة الزمان للمصدر ، هو ما يحمله الفعل الماضي من الزمن الدال على الماضي وحدث وقع في ذلك الزمان ؛ فمن تطابق الزمن الماضي والحدث تشكل لنا فعل ماضٍ وضرب لنا مثلا (ضرب)؛ فلولا هذا التطابق بين الزمن والحدث لما عُرفت صيغة الماضي ،وهذا التطابق هو عين ما أراد منه المناطقة من تطابق المعنى الموضوع له اللفظ كدلالة الرجل على الإنسان ، ودلالة اللفظ على تمام معناه يسميه المناطقة الدلالة المطابقية أو التطابقية لتطابق اللفظ والمعنى ؛ وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها وضعت معانيها [٥] ؛ وإلى هذا يشير الشيخ القرافي في حديثه عن الفعل ودلالته على الزمان المعين بالتضمين ، وقد لا يشير وهو يرد على النحويين في ذهابهم إلى دلالة الفعل على الزمان بالتضمن ،وأنَّ الفعل الدال على الزمان ولو جُردت صيغته من الحروف المخصوصة كقولنا : (فَعَلَ – يَفعَلُ) فالأول ماض والثاني مضارع ، وهو بهذا فإنَّ الفعل دال على الزمان والحروف دالة على المصدر ، وبهذا اجتمع شيئان الحروف والصيغة فيكون كل واحد دالاً على معناه بالمطابقة [٦] والشيخ القرافي في قوله الأخير يتفق مع المناطقة في مطابقة المعنى الموضوع له اللفظ ، وهو تناسب دلالات الأسماء على مسمياتها ؛ لتطابق الوضع والفهم [٧] ويناقش الشيخ القرافي قاعدة مطابقة الدلالات على مسمياتها بناء على دلالة المطابقة فيقول : (يحصل من هذا البحث – يقصد بحث دلالة الأسماء على مسمياتها وهي دلالة المطابقة – تنبيه على قاعدة أخرى وهي أنَّ العرب قد تضع الحروف والصيغة لمعنى واحد ، ولا يُفرد أحدهما بشيء ، وهو غالب وضعها ، كلفظ فرس فإنَّها وضعت فيه الفاء والراء والسين ، فوصف بكونه على وزن فَعَلَ فلو

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي١٢٥
[٢] آداب البحث والمناظرة ١٣
[٣] آداب البحث والمناظرة ١٣
[٤] كتاب الخصائص للقرافي١٤٢
[٥] ينظر المقرر ٢/ ٥٢- ٥٣
[٦] ينظر كتاب الخصائص للقرافي١٤٣
[٧] ينظر أداب البحث والمناظرة ١٣

غيرت هذا الوزن الى فُعَلَ أو فِعَلَ كان مهملاً لا موضوعاً لشيء في لغتها، وكذلك غالب الألفاظ الموضوعة ، وإن أُفردت الصيغ بالوضع في موضوعات قلائل)[١]

ويشير الشيخ القرافي هنا إلى تطابق الحروف والصيغة تطابقا تاماً فيشير إلى دلالة الفرس ؛ وهذا ما يريده المناطقة من دلالة المطابقة في دلالة اللفظ على مسمَّاه [٢] ، ويرجع الشيخ القرافي دلالة المطابقة إلى فهم السامع من كلام المتحدث فقد قال في معرفة دلالة المطابقة : (ولعل فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى) [٣] ، ويرى الشيخ القرافي في دلالة المطابقة والصيغ لمعانيها أنَّ تقع كل منها لمعناها التي (أفردت بالوضع في غيرها لم يفرد بوضع ، فتكون هذه الصيغ كلها دالة بالمطابقة على ما وضعت له)[٤] ، في حين يجعل المناطقة دلالة المطابقة لا تنحصر في موضع واحد فقد تتصرف المطابقة لمعان متعددة وليس شرطا أن يفهم السامع المراد من تلك المعاني فـ (اللفظ موضوع لمعان متعددة فإنَّه عند سماعه ينتقل ذهنه إلى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالاً كل واحد منها مطابقة وإن لم يعلم المراد المتكلم من تلك المعاني) [٥] ؛ لكن يبدو أنَّ الفعل في نظر الشيخ القرافي يتضمن دلالتين فهو يحمل الدلالة التضمنية في دلالته على الزمان ، وهو يشير إلى أنَّ ما ذكره من رأي جمهور النحويين قالاً : (هل يدل على الزمان المعين بالتضمن – يقصد بذلك الفعل – أولا ؟ جمهور النحاة على ذلك وإنَّ قولنا : ضرب – مثلاً- يدل على مجموع المركب من الزمان والمصدر بالمطابقة ، وعلى كل واحد منهما بالتضمين) [٦] ؛ ويبدو أنَّ الشيخ القرافي قد فهم الإشارة إلى الدلالة بنوعيها التضمنية والتطابقية من قول أبي علي الشلوبين في شرحه على الجزولية قال أبو علي الشلوبين : (الفعل يدل على المصدر بحروفه ، ولذلك لا تختلف دلالته عليه عند تغير صيغته ، نحو قام ويقوم ، وقم ، ولم تختلف دلالته على القيام ، ويدل على الزمان بصيغته ؛ ولذلك تختلف دلالته عليه عند تغير صيغته قام ، ويقوم ، وقم؛ لأنَّ دلالتها على الزمان مختلف) [٧] ففهم الشيخ القرافي من قول أبي علي الشلوبين دلالة التطابق في الفعل من تطابق الزمان في دلالة صيغتة الفعل وزمنه ، ودلالة التضمن في دلالة أحدهما في الفعل ؛ ولهذا فهو يشير إلى قول أبي علي الشلوبين بقوله : (وفيه بحث من جهة أنَّ دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه وهي هنا أنَّ الفعل إنَّما يدل على أحد الأزمنة الثلاثة بصيغته وهي وزنه المخصوص) [٨] ، وما أشار إليه الشيخ القرافي هنا أمر منطقي بحت فهو يشير إلى علاقة الشكل بالمعنى فقد أوضح أنَّ وزن الفعل يدل على زمنه ، فكأنَّه يقصد وزن الفعل بشكله الذي يكون عليه؛ ولهذا فهو يقول : (وهنا الفعل دلَّ على أحد الأزمنة الثلاث بصيغته ، وهي أنَّه لو جُردت هذه الصيغة عن الحروف المخصوصة ؛ دلت على الزمان كقولنا فَعَل يَفْعَلُ ، فإنَّا نفهم من الأول الزمن الماضي ، ومن الثاني الزمن الحاضر) [٩] ؛ ولهذا يشير المناطقة في دلالة الشكل على المعنى إلى (إنَّ المعنى في الدلالة التضمنية جزءٌ من المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة ، ويمثل لذلك بدلالة

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي١٤٣
[٢] ينظر المكون المنطقي ٥٩
[٣] نفائس الأصول ٢/ ٥٦٤
[٤] كتاب الخصائص للقرافي١٤٩
[٥] حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ١/ ٣١٢
[٦] كتاب الخصائص للقرافي١٤٢
[٧] التوطئة ١١٤
[٨] كتاب الخصائص للقرافي١٣٤
[٩] كتاب الخصائص للقرافي١٤٣

الإنسان على الحيوان وحدة ، أو على الإنسان وحده ،ودلالة المثلث على الشكل بمعنى أنَّه اسم لمعنى جزؤه الشكل) [١] .

وأشار الشيخ القرافي إلى تلازم الشكل والمعنى وأنَّ الشكل قد يتغير فيتغير معه المعنى ، أو قد يُهمل المعنى بغياب الشكل المعهود قال : (إنَّ العرب قد تضع الحروف والصنعة بمعنى واحد ، ولا يُفرد أحدهما بشيء ، وهو غالب وضعها ، كلفظ فرس ، فإنَّها وضعت فيه الفاء والراء والسين ، فوصف بكونه على وزن فَعَلَ فلو غيرت هذا الوزن إلى فُعَل أو فِعَل كان مهملاً لا موضوعا لشيء في لغتها) [٢] وما ذكره الشيخ القرافي أشار إليه المناطقة وأطلقوا عليه الدلالة الالتزامية وهي عندهم (دلالة اللفظ على المعنى على سبيل الاستتباع والالتزام ، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على المعنى ، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي لا كالجزء منه بل هو مصاحب ملازم له) [٣] ، ويضرب الشيخ القرافي مثلا في دلالة اللفظ على المعنى يقول : (مَفْعَل و مَفْعِل يدل بصيغته على المكان والزمان والمصدر بطريق الاشتراك ، مع قطع النظر عن الحروف ، وكذلك مِفْعَل بكسر الميم يدل على الألة التي يُفْعَلُ بها الشيء ، كالمنجل ، والمروحة والمهراس وكذلك الفِعْلَة –بكسر الفاء – يدل بصيغتها على الهيئة وبفتحها على المرة الواحدة من أي مصدر كان) [٤] .

ويشير الشيخ القرافي كذلك إلى المطابقة الكلية بين الشكل والمعنى وهو ما يسميه المناطقة بدلالة الالتزام فيقول مشيرا إلى دلالة الأوزان : (فلو غيرت هذا الوزن فُعَل أو فِعَل كان مهملاً لا موضوعا لشيء في لغتها) [٥] وفي مثل هذا التلازم يقول عنه المناطقة بأنَّه : (اللزوم البين بالمعنى الأخص، والمقصود به أن يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم) [٦] وجريا وراء دلالة الالتزام وتصور الملزوم أشار الشيخ القرافي إلى دلالة صيغة الفاعل بدلالتها فـ (الفاعل يدل بصيغته على فاعل الفعل ، والمفعول يدل بصيغته على المفعول وكذلك ما التحق به)[٧] وتقتضي المطابقة بين اللفظ والمعنى في اللغة عند المناطقة ثلاثة ألفاظ في كل قضية : واحدة للموضوع وواحد للمحمول وواحدة لربط المحمول بالعلم ، ويرى المناطقة أنَّ المطابقة (في اللغة العربية اقتصر كثيرا على لفظين فقيل هو زيد بصير، والأصل أن يقال زيد هو بصير بزيادة حرف الرابطة، فإذا قدم حرف الرابطة على غير فقيل زيد هو غير بصير، صار زيد من جانب موضوعا وغير بصير من جانب آخر محمولا، ولفظ هو متخلل بينهما رابطا لأحدهما بالآخر فيكون إيجابا؛ فإن أردت السلب قلت زيد ليس هو بين السلب والمحمول، وكذلك تقول زيد ليس هو غير بصير فتكون الرابطة قبل أجزاء المحمول متصلة به)[٨]

---

[١] المكون المنطقي في الدلالة عند العرب ٦٠
[٢] كتاب الخصائص للقرافي١٤٥
[٣] الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١/ ١٣٩
[٤] كتاب الخصائص للقرافي١٤٥-١٤٦
[٥] كتاب الخصائص للقرافي١٤٥
[٦] المكون المنطقي ٦٣
[٧] كتاب الخصائص للقرافي١٤٧
[٨] معيار العلم في فن المنطق ١١٥

الجمع بين النقيضين :

الذي عليه جمهور المناطقة ومؤلفيهم أنَّ التقابل أربعة أقسام :

١- تقابل النقيضين : ويقصدون به العدم والوجود وهما لا يجتمعان أبدا .
٢- تقابل الملكة وعدمها ، كالعمى والبصر ، والعزوبة والزواج ولا يمكن وجود أحدهما إلاَّ في موضع يمكن أن يكون فيه الآخر ، لكنَّهما لا يجتمعان أبداً .
٣- تقابل الضدين ، كالبرودة والحرارة ، والليل والنهار ، وهما وجوديان يتعاقبان على الشيء لكن لا يجتمعان .
٤- تقابل المتضايفين مثل الأب والابن ، والفوق والتحت ، ويلاحظ أنَّ المتضايفين عند تعقل أحدهما هو تعقل الآخر ، فإن وصف أنَّه أب فلابدَّ أن يكون له ابن ، ويرى المناطقة أنَّ بعض أمثلة تقابل المتضايفين يمكن أن يترافعا فيجتمعان في مكان واحد ، يضرب المناطقة لهذا أمثلة بالحجر لا يمكن وصفه أنَّه أب أو ابن [١] ، ولم يخرج الشيخ القرافي عمَّا قرره المناطقة في اجتماع النقيضين قال في معرض حديثه عن السلب عندما يتناقض مع الثبوت : (غير أنَّه تقرر في علم المنطق أنَّ شرط التناقض بين النقيضين شرائط ثمانية ؛ إحداهما : اتحاد الإضافة ، وهنا الإضافة متعددة) [٢] ، وما ذكره الشيخ القرافي مصداق لما ذكره المناطقة في اجتماع التنقيضين وأنَّه يستلزم (اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كلٍّ كذب الأخرى ، ولا بُدَّ لتحقيق التناقض بين قضيتين من الاختلاف بينهما من أمور ثلاثة : الكيف ،والكم ، والجهة) [٣] فلم يبتعد الشيخ القرافي عمَّا ذكره المناطقة في اجتماع المتناقضين إذا كانا متضايفين إذا أمكن اجتماعهما في مكان واحد كوصف الحجر أنَّه لا أب ولا ابن لعدم حمله هذه الصفة .

ويفرق المناطقة فيما يمكن أن يجتمع فيه النقيضان فيما يمكن تصوره في الذهن وخارجه ، فلا وجود للمتقابلين للاجتماع خارج في الذهن بل لا يمكن تصور ذلك ، قال الإيجي : (فلا وجود للمتقابلين ههنا في الخارج أصلا ؛ لأنَّ ثبوت النسبة وانتفائها ليسا من الموجودات الخارجية بل من الأمور الذهنية فإذا حصلا في العقل كان كل منهما عقدا أي اعتقادا فالمتقابلان ههنا يوجدان في الذهن وهو وجود حقيقي لهما أو في القول ؛ إذ عبر عنهما بعبارة وهو وجود مجازي) [٤] ؛ غير أنَّ بعض المناطقة لم يرتض القول باجتماع النقيضين ، وإن كانا متضايفين (فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإنَّ الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما، قيل لك: أولا هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنَّهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر). [٥]

---

[١] ينظر المنطق للمظفر ٥٥-٥٧
[٢] كتاب الخصائص للقرافي٨٤
[٣] هامش المحقق رقم ١٠ ص ٨٤
[٤] المواقف ١/ ٤٢
[٥] التدمرية ١٠-١١

القضية

ذكر الشيخ القرافي القضية في معرض حديثه عن الخصيصة الثانية وهي خصيصة الحرف عند ردِّه على قول النحويين (الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وهذا من خصائص لا يشاركه فيه اسم ولا فعل ، والسؤال : المُخبر عنه في هذه القضية إمَّا اسم أو فعل ، أو حرف فإن كان اسما مخبرا به وعنه فتكون القضية كاذبة ؛ وإن كان فعلا فالفعل يصح الإخبار به ، فالإخبار عنه بأنَّه لا يُخبر به كذب؛ وإن كان حرفا فقد أخبرتم عنه بأنَّه لا يُخبر به ولا عنه ، وهو خبر عنه ، فهو متناقض) [١] ، والنحويون مقرون أنَّ الحرف لا يُخبر به ولا عنه [٢] ، ويفسر ابن يعيش عدم الإخبار بالحرف بقوله : (ولا يصح أن يُسند إلى الحرف أيضا شيء ؛ لأنَّ الحرف لا معنى له في نفسه ، فلم يُفد الإسناد إليه ، ولا الإسناد إلى غيره) [٣] ، ولم يرتض الشيخ القرافي ما ذهب إليه النحويون من أنَّ الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه مسميا ما ذهبوا إليه قضية كاذبة والقضية في عرف المناطقة هي الخبر [٤] ، ويتخذ المناطقة من (القضية أساسا للتحليل ولكشف ما تنطوي عليه من بناء منطقي وعلامات تربط بينهما وبين قضايا أخرى) [٥] ، ومن المعلوم أنَّ المناطقة يقسمون القضايا تقسيمات عديدة منها القضية الصادقة والكاذبة ، ويُعرف المناطقة القضية الكاذبة أنَّها القضايا التي : (يقضي بها الوهم في أمور غير محسوسة) [٦] ،ويقضي المناطقة بكذب القضية ؛ لأنَّ (الوهم تابع للحس فحكمه في غيره كذب ككل موجود في جهة يُعرف كذبه بأنَّه يُساعد العقل في المقدمات المنتجة نقيض الحكمة) [٧] ، فيجعل المناطقة القضية كاذبةً ؛ لتعلقها بالوهم ، ويرى المناطقة أنَّ هذا (الوهم تابع للحس ، والحس تابع للمزاج) [٨] ، وهذا يعني أنَّ الآراء التي لا تثبت أمام الدليل إنَّما هي آراء مزاجية ؛ ولذا تعدُّ خاطئة فيسميها المناطقة قضية كاذبة.

ويبدو أنَّ الشيخ القرافي انطلق من مبدأ المناطقة هذا في الحكم على رأي النحويين القائل : الحرف لا يُخبر به وعنه [٩] ؛ فرد عليهم بقوله : (السؤال : المخبر عنه في هذه القضية ، إمَّا اسم ،أو فعل أو حرف ، فإن كان اسما فالاسم مخبر عنه ، فتكون القضية كاذبة) [١٠]، ثم نقل الشيخ القرافي إجماع النحويين في أنَّ الاسم يصح الإخبار به وعنه وأنَّ هذين الوصفين لا يجتمعان إلاَّ في الاسم وهومن خصائصه [١١] ، ويبدو أنَّ الشيخ القرافي لم يقر اجماع النحويين وأنَّ الأمر خلاف ذلك قال : (إنَّ الاسم يصح الإخبار بمسماه وعن مسماه ، معبرا عنه بلفظه ، نحو زيدٌ كاتب ، فالإخبار إنَّما هو مسمى زيد لا عن لفظ زيد وإلاَّ لكذبت القضية ، فإنَّ لفظ زيد لا يُكتب ، غير أنَّه عبر عن

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي٨٠
[٢] ينظر الأصول ابن سراج ١/ ٤٠
[٣] شرح المفصل ١/ ٨٦
[٤] ينظر خلاصة المنطق ٤٢
[٥] المدخل إلى علم المنطق ٦
[٦] المختصر في المنطق ٢٩
[٧] المختصر في المنطق ٢٩
[٨] الهوامل والشوامل ٧٤
[٩] ينظر الأصول لابن سراج ١/ ٤٠
[١٠] كتاب الخصائص٨٠
[١١] ينظر كتاب الخصائص للقرافي٩٨

المسمى بلفظ زيد الذي هو اسم ، والإخبار بمسمى كاتب لا بلفظ كاتب وإلاَّ لكذبت القضية) [١]؛ وهنا يُعبر الشيخ القرافي عن الخبر بالقضية وهي تسمية المناطقة للخبر ، ويشير إلى كذب الخبر أو القضية فيما لو كان الخبر (قائم) خبرا عن لفظ (زيد) لا عن مسماه لكان الخبر (القضية) كاذباً فلفظ زيد (الزاي والياء والدال) لا يقوم إنَّما يقوم المسمى بلفظ زيد ؛ فحَكَمَ الشيخ القرافي عند ذلك بكذب القضية ، وينطلق الشيخ القرافي في كذب القضية مما يقرره المناطقة في الحكم على القضية بأنَّها كاذبة عندما يدخلها الوهم ، فالقضية تكون كاذبة عندما يتوهم أحدهم أنَّ (قائم) خبر عن لفظ (زيد) لا عن المسمى ؛ ولهذا ذكر الشيخ القرافي أنَّ لفظ (زيد) يمكن أن يخبر عنه بقولنا : (زيد ثلاثة أحرف) و (زيد ساكن الوسط) [٢] ؛ وبهذا تكون القضية صادقة برفع الوهم عنها على حدِّ قول المناطقة [٣] .

وبهذا فقد ردَّ الشيخ القرافي على النحويين إجماعهم أنَّ الحرف لا يخبر عنه ولا به ؛ لأنَّها قضية كاذبة ؛ فهي قائمة على الوهم وقد ردَّ إجماع النحويين في عدم دخول حروف الجر على الأفعال والحروف ، وهم أنفسهم يدخلونها عليها ، ويرى أنَّ قول : (إنَّ سوف إذا دخلت على تقوم – الذي هو فعل مضارع – خلصته للاستقبال كـ (إنَّ) و (إذا) الشرطيتين فينصب (سوف) بأنَّه اسم (إن) وهو حرف) [٤] فهو يرى أنَّ النحويين وقعوا فيما منعوه فأدخلوا الحرف على الحرف والحرف على أفعل ؛ فأدخلوا (سوف) على الفعل المضارع ليخلصه إلى الاستقبال ، ثم يرى أنَّهم لو قالوا : إنَّ هذه الكلمات كلها أسماء ، كذبت القضية بسبب ما وقع فيه من وهم ، فـ (سوف) ليس باسم و(نقوم) كذلك ليس باسم ، وهم بذلك وقعوا في وهم سموه (كذب القضية) [٥]

الإخبار بجزء المبتدأ

انتقد الشيخ القرافي تجويز المناطقة عبارة أرسطو طاليس : (الإنسان حيوان ناطق ؛ لأنَّ هذه العبارة غير صحيحة فلا يجوز الإخبار بجزء المبتدأ فلا يجوز أن نقول : (القميص كم) إنَّما (ينبغي أن يكون كل جزء يجوز الإخبار به ، فكما جوزتم : الإنسان حيوان أو ناطق ، وهو جزء ؛ جوزوا : العشرة خمسة و القميص كم و الدَّار لبنة ، وغير ذلك من الأجزاء ، لكن هذه لا يجوز اتفاقا ، فتمتنع بقية الأجزاء ، وإلاَّ فما الفرق بين الجزء الذي يصح أن يكون خبرا والذي لا يصح أن يكون خبرا) [٦] ؛ فيرى المناطقة جواز الإخبار بجزء المبتدأ وتجويزهم عبارة أرسطو طاليس بجواز الإخبار بالأجزاء إن كانت صفة لازمة له ؛ وإذ تصور أنَّ (الإنسان حيوان ناطق ولم يتصور الحيوان مفصلا لم يكن قد تصور الإنسان مفصلاً ، فما من صفة لازمة إلاَّ ويمكن وجودها في التصور المفصل ، وحذفها في التصور المجمل) [٧] ، وينسب النحويون عبارة أرسطو (الإنسان حيوان ناطق) إلى ما يسمى بالقضية المحصورة ، وهي أن يكون الموضوع (المبتدأ) كلي بيَّن فيه أنَّ الحكم فيه لتمام الأفراد (الإنسان حيوان ناطق) وهو يشمل كل الأفراد .

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي٩٨
[٢] ينظر كتاب الخصائص للقرافي٩٩
[٣] ينظر المختصر في المنطق ٢٩
[٤] كتاب الخصائص للقرافي١٢٧
[٥] كتاب الخصائص للقرافي١٢٧
[٦] كتاب الخصائص للقرافي ١٩٩
[٧] الرد على المنطقيين ٤١٩

فيجوز المناطقة الإخبار بجزء المبتدأ في قول أرسطو (الإنسان حيوان ناطق) ؛ لأنَّ صفة النطق صفة لازمة للإنسان لا يشاركه فيها غيره ، واعتقد أنَّ المناطقة محقون في ذلك ؛ فقد جوز النحويون (زيد قائم) على الرغم من أنَّ (القائم) هو زيد بعينه ، وأنَّ القيام صفة (زيد) ، وقد أجازوا الإخبار بها على الرغم من أنَّها صفة غير لازمة وتشمل عموم أفراد جنسه ؛ ولكن مع ذلك جُعلت خبرا عن المبتدأ (زيد) ، فلا ضيرَ في جعل (ناطق) خبراً عن المبتدأ علماً أنَّ صفة النطق صفة لازمة للمبتدأ ، ولا يشمل أفراد الحيوان ، وعلما أنَّ القول (إنَّ الإنسان حيوان ناطق) هي أحدى الكليات الخمسة وتسمى الفصل وهي الداخلة في الحقيقية ، أي هي الكلية التي تبين حقيقة الإنسان ، فلا ضير إذن من الإخبار بها ؛ لأنَّها تتمم فائدة ، وفي عرف النحويين أنَّ الخبر هو الجزء المتمم فائدة ، فالفائدة تحققت في قولنا : الإنسان حيوان ناطق فقد بينت جزءا من حقيقة الإنسان .

ويبدو أنَّ الشيخ القرافي قد اقتنع بمسوغات المناطقة في تجويز الإخبار بجزء المبتدأ ؛ إذا كان صفة لازمة له ؛ ولهذا قال : (الصفات لازمة أو عارضة : إن حصل الاتحاد الخارجي فيها صح الحكم وإن حصل التعدد الذهني حصلت الفائدة ... وإن انتفى الاتحاد الخارجي انتفى الحكم ، أو تعدد الذهني وانتفت الفائدة ، وعلى هذا صح قولنا : الإنسان ناطق وحيوان ، إلى غير ذلك من الأجزاء المتحدة في الخارج ؛ لأنَّ هذه الأمور كالناسي والحساس والناطق والجسمية ، وغير ذلك من الأجناس العالية والمتوسطة وفصولها) [١] ، وبهذا فقد استحسن الشيخ القرافي ما سوغ به جواز الإخبار بجزء المبتدأ وجعلها من الكليات الخمسة وهو الفصل كالإحساس والجسمية ؛ ولهذا أجاز الإخبار به

الكم :

ويُعرف المناطقة الكم بقولهم : (العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته ، وهو إمَّا متصل أو منفصل ؛ لأنَّ أجزاءه إمَّا أن تشترك في حدود يكون منها نهاية جزء وبداية آخر وهو متصل ؛ أو لا وهو المنفصل) [٢] ، ويعرف الشيخ الغزالي ت ٥٠٥هـ الكم وأنواعه بقوله : (الكم عرض، وهو عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ والمساواة والتفاوت لذاته، فالمساواة والتفاوت والتجزؤ من لواحق الكم، فإن لحق غيره فبواسطته لا من حيث ذات ذلك الغير، وهو ينقسم إلى الكم المتصل والمنفصل ، أمَّا المتصل فهو كل مقدار يوجد لأجزائه حد مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالنقطة للخط والخط للسطح... وأما المنفصل فهو الذي لا يوجد لأجزائه لا بالقوة ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالعدد والقول، فإنَّ العشرة مثلا لا اتصال لبعض أجزائها بالبعض) [٣]

وقد أجاز المناطقة تجزئة المعنى والمساواة كما رأينا ذلك في قول الغزالي، كما أجازوا انقسام المعنى لذاته غير أنَّ الشيخ القرافي لم يجوز انقسام العشرة إلى نصفين وإن أجاز المناطقة المساواة في المعنى ؛ لأنَّ العشرة عنده زوج فلا يصح عنده المساواة في المعنى فـ (صحَّ الحكم العشرة زوج ، ولم يصح العشرة خمسة ، وإن كانت الأعداد كلها وصفاتها نسباً ، وإضافات ذهنية لا يوجد منها شيء في الخارج أن العدد مركب من الوحدات ، وهي مفترقة في الذهن افتراقا متباينا ؛ ولذلك

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي٢٠٣

[٢] كتاب التعريفات ١٣١

[٣] معيار العلم في فن المنطق ٣١٧-٣١٨

سُمي بالكم) [١] فالخمسة إلى العشرة كم منفصل وهي جزء منها ؛ ولهذا يرى الشيخ القرافي أنَّه لا يجوز الإخبار بجزء المبتدأ فلا يصح الأخبار بهذا الكم المنفصل فلا يجوز أن نقول : (العشرة خمسة) .

السلب

السلب من المصطلحات التي استعملها المناطقة في كتبهم ، ويدور بكثرة عند الشيخ القرافي في كتابه الخصائص.

والسلب لغة : هو الأخذ والنزع والاختلاس ، والاختطاف [٢] ، أمَّا اصطلاحا : فالسلب عند المناطقة : (هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين ، وهو الحكم بلا وجود المحمول لموضوع) [٣] ، وهذا المصطلح كثير الدوران في كتب المناطقة واستعمله الشيخ القرافي بكثرة في كتابه الخصائص في أكثر من موضع ، فقد ذكره في الخصيصة الثانية في نفي الخبر عن الحرف وأنَّ الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ثم قال ذاكرا سؤال النحويين وهو (لا نُسلم أنَّ قولنا : الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ؛ لأنَّنا لم نقصد بهذا السلب سلب خبر خاص ، بل سلب مطلق الخبر ؛ لأنَّ الحرف لا يجوز أن يُثبت له الخبر مطلقا ، فمقصود النحاة حينئذٍ سلب مطلق الخبر ، وهو القدر المشترك بين جميع الأخبار) [٤] ،وهنا ينطلق الشيخ القرافي من مفهوم المناطقة في السلب المطلق وهم يقصدون بالسلب المطلق نفي الفكرة القائمة فالحرف كونه لا معنى له إلاَّ بغيره فلا يُخبر به فلا يُمكن أن تقول : (زيد في .....) وتسكت فلا يُفهم المعنى إلاَّ باكتمال الجملة (في الدار) ويرى بعضهم أنَّ الحرف مع مجروره لا يُخبر به بل بمتعلقه (استقر في الدار) ، ولعل الأقرب إلى ذلك قول : المناطقة في تعريف السلب المطلق : (هو رفع النسبة الوجودية) [٥] فهو الأقرب إلى قول القرافي : (فمقصود النحاة حينئذٍ سلب مطلق الخبر ، وهو القدر المشترك بين جميع الأخبار) [٦] ، وهي النسبة الوجودية التي أشار إليها المناطقة وهو الذي أشار إليه الشيخ القرافي بمطلق السلب قال : (فإنَّا إذا قلنا : الفعل لا يُخبر عنه فإنَّا سالبون لمطلق الخبر لا لخبر خاص) [٧] ، ولم يَخرج الشيخ القرافي عمَّا ذكره المناطقة فيما يقع فيه السلب وبأنَّه يقع في الأخبار [٨]، ويبدو أنَّ الشيخ القرافي يُسمي (السلب المطلق) بـ (السلب الأعم) وذكر أنَّه السلب المستلزم جميع أفراده [٩].

ويسمي والمناطقة (سلب الأعم) بـ (السلب المطلق) وهو مشهور وكثير الدوران في كتبهم ، والسلب في حدِّ ذاته هو سلب المحمول عن الموضوع أي نفي الخبر عن المبتدأ قال المناطقة : الإيجاب (الحكم بوجود محمول لموضوع والسلب هو رفع هذه النسبة الوجودية بين شيئين)[١٠] ، فالسلب هو الحكم برفع محمول عن موضوع ، ورفع المحمول عن الموضوع يناقشه النحويون في

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي٢٠٧- ٢٠٨
[٢] ينظر مقايس اللغة ٣/ ٩١مادة سَلَبَ والمحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٥٠٤مادة سَلَبَ
[٣] النجاة لابن سينا ١/ ٢١
[٤] كتاب الخصائص للقرافي٨٣
[٥] النجاة لابن سينا ٢١/١
[٦] كتاب الخصائص للقرافي٨١
[٧] كتاب الخصائص للقرافي٨١
[٨] ينظر التقريب لعلم المنطق والمدخل إليه بالألفاظ ٧٤
[٩] ينظر كتاب الخصائص للقرافي٩٧
[١٠] الملل والنحل ١/ ٥٣٢

القضايا السالبة التي يُحمل الثاني على الأول ، فإذا أردنا سلب الثاني (المحمول) عن الأول (الموضوع) نُفي بإحدى أدوات النفي ففي قولنا : (زيد جالس) حُملَ جالس (المحمول) على زيد (الموضوع) فإذا سلبنا (المحمول) عن (الموضوع) نقول: (زيد ليس بجالس) ، وهذا الذي يعنيه الشيخ القرافي من السلب في أغلب المواضع التي ذكره فيها ؛ ولذا فهو غالب ما يضع السلب إزاء الإثبات فهو يقول في الخصيصة التاسع عشرة (فالمحكوم عليه بالثبوت غير المحكوم عليه بالسلب) [١] .

التردد بين النفي والإثبات

الذي عليه أهل المنطق والجدل أنَّ التردد بين النفي والإثبات قد يدل على الحصر ، وضابطه عندهم أنَّ (الترديد بين النفي والإثبات إنَّما يُستعمل في آخر نوعي التقسيم ، وهو التقسيم العقلي ؛ إذ نصوا على أنَّ التقسيم – بالنظر إلى طريق حصر المقسم في الأقسام – نوعان : عقلي واستقرائي ، وأنَّ ضابط التقسيم العقلي هو تقسيم المقسم إلى الشيء ونقيضه ، كقولك : العدد إمَّا زوج ، وإمَّا فرد والنوع الثاني هو التقسيم الاستقرائي ، وهو ما لا يحكم العقل فيه بحصر) [٢] ، غير أنَّ الشيخ القرافي لم يرتض هذا القول ، وأنَّ الترديد بين النفي والإثبات لا يدل على الحصر قال: (والذي ينبغي أن تعلمه أنَّ هذا التقسيم حيث وقع ، وإن كان بين النفي والإثبات فإنَّه لا يدل على الحصر البتة ؛ وسببه أنَّ البحث فيه يؤول إلى تفسير من جهة المقسم المحاول للاستدلال يدخله المصادرة على المطلوب بغير دليل) [٣] ؛ فبين الشيخ القرافي أنَّ التردد بين النفي والإثبات لا يدل على الحصر؛ لأنَّ الأمر ينقصه الاطراد فهو لا يشمل الجميع فحينما نقول : زيد أمِّا في البيت أو المسجد أو السوق فيمكن أن يكون في البحر فلا حصر في المسألة أبداً ولا اطراد في هذا القول مطلقا ، بل إنَّ الشيخ القرافي يُبطل دعوى أنَّ الكلمة منحصرة في قسمين قال : (وهنا أبين لك بالمُثُل ، فأقول : إنَّ الدعوى : أنَّ الكلمة منحصرة في قسمين : الفعل والحرف ليس ألاَّ ؛ لأنَّ الكلمة إمَّا أن تدل على الزمان بصيغتها أو لا ؛ فإن دلَّت فهي الفعل وإلاَّ فهي الحرف ، فقد انحصرت الكلمة في قسمين وبطلت حقيقة الاسم ، وهذا الفساد إنَّما جاء من تفسير من قسم النفي بالحرف وحده والاقتصار عليه) [٤] ، ويذكر المناطقة في التقسيم العقلي (أن يؤتى فيه عن طريق الترديد بين النفي والإثبات ، كقولك : المعلوم ، أمَّا موجود وإمَّا لا . وأمَّا التقسيم الاستقرائي فالأصل فيه ألاَّ يكون بالترديد بين النفي والإثبات فنقول : الكلمة إمَّا اسم ، وإمَّا فعل وإمَّا حرف) [٥].

وعلى الرغم مما ذكرناه فإنَّ الاستقراء اللغوي هو استقراء ليس كاملا ، فلا يمكن الإحاطة باللغة ؛ ولهذا استدرك أصحاب المعجمات أحدهم على الآخر ، وما استطاعوا الإحاطة باللغة أبدا ، لكن يمكن استقراء قواعد النحو استقراءً كاملا ، ومع ذلك فإنّ النحويين يذكرون عن تقسيم اللغة أنَّه عقلي ولا ينحصر في لغة دون غيرها قال ابن هشام : (قال ابن الخبّاز: و لا يختصّ انحصار الكلمة

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي١٩٢
[٢] آداب البحث والمناظرة ١١-١٢
[٣] كتاب الخصائص للقرافي٦٨
[٤] كتاب الخصائص للقرافي٦٨- ٦٩
[٥] آداب البحث والمناظرة ١٣

في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنَّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، و الأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات) [١] .

ويعترف الشيخ القرافي أنَّ أصحاب المنقول والمعقول اعتقدوا صحة الترديد بين النفي والإثبات دال على الحصر ، وأنَّه دليل قاطع عليه وغيره ؛ فإنَّه لا واسطة بين النقيضين [٢] .

غير أنَّ المطلع على أقوال أهل المنطق في الترديد بين النفي والإثبات ودلالته على الحصر ، وإنَّما هو مقسم بين العقلي والاستقرائي والواضح من كلامهم والتأمل فيه يتبين أنَّ الحصري فيهما ما كان استقرائيا لا عقليا وأنَّ الاستقرائي لا يحكم العقل فيه بحصر [٣] .

ولم يرتض الشيخ القرافي تقسيم الكلام على وفق ما قاله المناطقة في أنَّ التقسيم العقلي يؤتى به عن طريق الترديد بين النفي والإثبات وعلى وفق ما ذكره المناطقة فإنَّ الكلمة منحصرة في قسمين (الفعل والحرف) ليس إلاَّ ؛ لأنَّ الكلمة إمَّا أن تدل على الزمان بصيغتها أو لا ؛ فإن دلت فهي الفعل ، وإلاَّ فهي الحرف ، فقد انحصرت الكلمة في قسمين وبطلت حقيقة الاسم ، وهنا يرد الشيخ القرافي على فساد هذا الرأي ، وبيان حصر النفي بالحرف وحده قائلا : (وهذا الفساد إنما جاء من تفسير من قسَّم النفي بالحرف وحده والاقتصار عليه ، فيقال : للمستدل لِمَ قلت : إنَّ الواقع تحت قسم النفي هو الحرف وحده ، فجاز أن تندرج معه أقسام كثيرة ، أو تكون التفاسير كلها باطلة ، كما يقول المستدل : الكلمة إمَّا أن تأتلف منها مع مثلها كلام أو لا يأتلف ؛ فإن ائتلف منها مع مثلها كلام فهي الحرف ، وإن لم يأتلف منها مع مثلها كلام فلا يخلو : إمَّا أن تدل بصيغتها على أحد الأزمنة الثلاث وهي الاسم ؛ أو لا وهي الفعل وهذه التفاسير كلها باطلة) [٤]

ويرفض المناطقة التقسيم الاستقرائي أن يتردد بين النفي والإثبات فيقولون : (الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل ، وإمَّا حرف) [٥] ، ولم يمنع الشيخ القرافي ايراد الترديد بين النفي والإثبات وأشار إلى أنَّه ضروري قطعي ؛ لكنَّه أشار في الوقت نفسه إلى فساد التفسير فقال : (وإنَّما جاء الفساد من جهة التفسير ، وكذلك تقول الحيوان منحصر في الإنسان والفرس ؛ لأنَّه إمَّا أن يكون صالحا للكر والفر أو ؛ فإن كان صالحا لذلك فهو إنسان وإلاَّ فهو الفرس ، وهذا كله باطل من جهة الحصر ومن جهة التفسير وما سببه إلاَّ الاعتماد على صحة التفسير بعد التقسيم ، وكذلك جميع الموادِّ التي يُفرضُ فيها هذا التقسيم) [٦] ،ويرد الشيخ القرافي دعوى الانحصار بأمثلة عديدة فمن الأمثلة التي ردَّ بها هذه الدعوى أمثلة الاتباع في مثل (حَسَن بَسَن) وفي اشتراط أن يكون الثاني على وزن الأول ومن ثمَّ ترد الدعوى الحصر قال: (إنَّ الحصر غير واقع حصرا لدلالة الدليل على قسم رابع ، وهوما نص عليه النحاة والأصوليون من التوابع نحو حَسَنَ بَسَنَ ، وجائعٌ نائعٌ ، وشيطان ليطان ، ونحو ذلك ، واشترطوا في هذا القسم المساواة في الوزن ، فإن كان الأول فعل فالثاني كذلك نحو: حَسَن بسن ،وكذلك بقيتها [٧] .

---

[١] شرح شذور الذهب ٣٥
[٢] ينظر كتاب الخصائص للقرافي٦٧
[٣] ينظر آداب البحث والمناظرة ١١-١٢
[٤] كتاب الخصائص للقرافي٦٩-٧٠
[٥] آداب البحث والمناظرة ١٣
[٦] كتاب الخصائص للقرافي٧٠
[٧] كتاب الخصائص للقرافي٧٣- ٧٤

ومما يجدر ذكره انَّ الترديد بين النفي والإثبات يقول به الشكوكيون والشكوكية : (نزعة مذهبية تدفع صاحبها إلى التردد بين النفي والإثبات) [١] ، وأنَّ القول بالتردد بين النفي والإثبات يدفع إلى نفي دعوة عدم القول بالتردد بين النفي والإثبات ، ولا يبتعد الجرجاني في كتابه التعريفات بعيدا عن قول المناطقة في الترديد بين النفي والإثبات ، وعدم القول بالحصر ويسميه الشك كما يسميه المناطقة ويعرفه بأنَّه (الترديد بين النقيضين بلا ترجيح) [٢] .

ولا يخرج المناطقة عن القول في اجتماع النقيضين في الترديد بين النفي والإثبات (وهما نقيضان ولا يرتفعان أي : لا يكون لهما ثمَّ ثالث و لا يجتمعان أي لا يكونان قسما واحدا فلا محالة أن تكون هذه القسمة ثنائية ، ليس لهما أكثر من قسمين) [٣] ، غير أنَّ الشيخ المظفر يرى هنا أنَّ القسمة في الترديد بين النفي والإثبات لا محالة أن تكون القسمة بين شيئين اثنين وأن يدل هذا على الحصر[٤] ، فالقسمة الثنائية والترديد بين النفي والإثبات (تكون حاصرة جامعة مانعة) [٥] ، وإن كانت تلك القسمة المترددة بين النفي والإثبات يمكن تقسيمها إلى ما لا نهاية [٦] .

اسم الجنس وعلم الجنس

يعرف النحويون الجنس بقولهم : هو (الاسم الموضوع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية) [٧] ، ويوضح النحويون قولهم : (اسم موضوع للحقيقة اي من حيث هو حالة كونه ملغي فيه وضعا اعتبار الفردية سواء أكان إفراديا كالماء والعسل ، أو جميعا : كالترك وروم فدلالته على كل من أفراده التزامية ، والفرق بينهما : أنَّ الإفرادي منه ينتفي الواحد بنفيه ، بخلاف الجمعي منه فإنَّ الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه) [٨] ، ويقع تحت الجنس عند المناطقة أنواع كثيرة (ويوجد حده في جميعها وتتباين هي تحته بصفات يختص بها كل نوع منها دون الآخر؛ وذلك انك تقول: حي فيقع تحت هذه التسمية الناس والخيل والبغال والأسد وسائر الحيوانات) [٩] ، فاسم الجنس يقع تحت أنواع كثيرة لا يخرج عن حدِّ الذي يقع تحته وقد بيَّن المناطقة حدَّه فقولنا : (حي) يقع تحته كل الأحياء التي تتصف بهذه الصفة .

وينطلق الشيخ القرافي من قول المناطقة في اسم الجنس مقررا أن اسم الجنس فيه اعتباران أحدهما (ما اشتملت من مطلق الصورة الذي هو قدر مشترك بين جميع افراد ذلك الجنس) [١٠] .

ويقرر المناطقة أنَّ اسم الجنس قد تخصص أن يدخل في الماهية ؛ ولهذا يُجاب عن السؤال عنه بجواب السؤال عن الماهية [١١] ، ويوضح المناطقة دخول اسم الجنس في الماهية وهو تصوره في الوجود الخارجي ، ويضربون لذلك بالمثلث وتصوره في الخارج وتكونه من أضلاعه

---

[١] المعجم الفلسفي ٨
[٢] التعريفات ١٢٨
[٣] المنطق١٣٤
[٤] ينظر منطق المظفر ١٣٤
[٥] منطق المظفر ١٣٤
[٦] منطق المظفر ١٣٤
[٧] شرح الحدود النحوية ١١٢
[٨] شرح الحدود النحوية ١١٢
[٩] التقريب لحد المنطق ٣١
[١٠] كتاب الخصائص للقرافي١٦٩
[١١] ينظر معيار العلم في فن المنطق ١٠١

الثلاثة [١] ، وينطلق الشيخ القرافي في تحديد الفرق بين علم الجنس واسم الجنس وكون علم الجنس في تصور ماهيته ،وأنَّه وضع للماهية توصف الشخص ، فكذلك في تصور ما وضع له بوصف التشخيص الذهني ؛ ولهذا فإنَّ (زيد) علم الجنس على الرغم من دخوله في ماهية الإنسان عموما ؛ لكن لمَّا وضع وصف لهذا الشخص كان علما للجنس [٢] ؛ ولهذا فاللفظ المعين الدال على علم الجنس ويكون موضوعا لشخص معين قد يصدق على ما لا يتناها ،وقد يصدق ما وضع للشخص على أفراده بوصفه أمرا كليا على صفة عدم النهاية ذلك أنَّ (الصورة الكائنة في الذهن هي مجردة من الأشخاص ، فإنَّا إذا جردنا زيدا عن مشخصاته لم يبق إلاَّ مفهوم الإنسان ... وكذلك إذا جرَّدتَ جميع أشخاص نوع أو جنس لم يبق منها كلها بعد التجريد إلاَّ صورة واحدة ، فكذلك الصورة الحاصلة في الذهن من مفهوم الأسد هي مجردة من جميع أشخاصه ، وكل مجرد من أشخاصه هو كائن في تلك الأشخاص قبل التجريد) [٣] ، فكلمة (زيد) وضعت لوصف الشخص واسم الجنس الداخل فيها ، فلفظ (زيد) وضع من جهة العموم لا من جهة الخصوص ؛ فهنا يحدد الشيخ القرافي الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص فيقول : (ويكون الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص أنَّ علم الجنس وضع للماهية بوصف الشخص الذهني ، وعلم الشخص وضع للماهية بوصف الشخص الخارجي) [٤].

الحركة في الأفعال الدَّالة على المصادر

للمناطقة كلام طويل ملأ كتبهم عن الحركة في المتحرك وتقسيماتها ، وملخص كلامهم أنَّ (كلَّ جسم متحرك بالذات ، وكل جسم متحرك بالذات فحركته أمَّا طبيعية أو إرادية أو قسرية ؛ لأنَّ مبدأ الحركة إمَّا خارج المتحرك ممتاز عنه في الوضع والإشارة أو لا) [٥] ، ومن هذا المبدأ انطلق الشيخ القرافي في حكمه على الأفعال ومخالفته النحويين في القول: إنَّ الأفعال لها معان في غيرها وليس فقط في نفسها فهو قد اعتمد على حركة الفاعل الموجودة في مصادر تلك الأفعال قال : (فالفعل يدل على معنى في غيره ؛ لأنَّه يدل على المصدر والمصدر حركة الفاعل ، والحركة في المتحرك ؛ وذلك عام في الأفعال الدالة على المصادر)[٦] ، فالشيخ القرافي ينطلق من حكم المناطقة على أن الحركة تكون في المتحرك وكلام المناطقة واسع في هذا الباب ، فهم يقسمون الحركة إلى نوعين (الحركة القسرية ، والثاني لا يخلو من أن يكون له شعور بما يصدر عنه الحركة أو لا ، والأول الحركة الإرادية ، والثاني الطبيعية)[٧] ، غير أنَّ منهم من أنكر وقوع الحركة من بسيط ، فما كان بسيطاً لا تقع منه و (ولا يحدث عنه شيء فضلاً عن حوادث مختلفة ويعلمون أنَّ المتغيرات لا تصدر عن بسيط البتة) [٨].

والناظر إلى قول الشيخ القرافي يفهم منه تحول المصدر إلى حدث فالفعل (ضرب) مصدره (ضربا) والمصادر في اللغة العربية (صيغ اسمية تدل على الحدث) غير مرتبط بزمن والأحداث

---

[١] ينظر معيار العلم ١٠١
[٢] ينظر كتاب الخصائص للقرافي١٦٩
[٣] كتاب الخصائص للقرافي١٧٠-١٧١
[٤] كتاب الخصائص للقرافي١٧٠
[٥] تلخيص كتاب تهافت الحكماء في رد مذاهب أهل الأهواء لأبي حامد الغزالي ٦٥
[٦] كتاب الخصائص للقرافي١١١
[٧] تلخيص كتاب تهافت الحكماء ٦٥
[٨] الرد على المنطقيين ٥٢٥

هنا أفعال ، وهذا الفعل يحتاج إلى فاعل كي يُحدث ذلك الحدث من هنا ينطلق الشيخ القرافي في نظرته المنطقية إلى أنَّ (المصدر حركة للفعل والحركة للمتحرك) [١] ،ولا يظهر معنى الضرب إلاَّ في السياق ؛ ولهذا قال الشيخ القرافي : (الفعل يدل على معنى في غيره) [٢] ، وما قيل عن معنى الفعل في غيره صرَّح به غير واحد من العلماء ، فقد أشار (الحلبي ت ٦٩٨هـ) إلى أنَّ ما يُفهم من الفعل في حال الإفراد هو عين ما يُفهم في حال التركيب [٣]، فالفعل له معنى في نفسه وغيره .

ولعل ما قاله الشيخ القرافي لا يمكن أن نسلم بصحته ، فالقول بالحركة في المصادر يمكن أن نسميها الحركة الطبيعية التي أشار إليها المناطقة [٤] ، فالضرب هو اسم للحدث لا لحركته ، وتلك الحركة هي الحركة الطبيعية المسماة بالضرب ، فالضرب إذا مسمى للحركة الطبيعية

الخاتمة

عوَّل الشيخ القرافي في كتابه الخصائص للقرافي على القواعد العامة للفكر المنطقي ؛ ليوضح خصائص نحوية تبناها هو ودافع عنها ، عامدا إلى تخطئة النحويين استنادا إلى تلك القواعد المنطقية ، ويتضح من ذلك كله سيطرة الفكر النحوي الممزوج بالنزعة المنطقية على علماء هذه الحقبة ، حتى ما فتأت تظهر كلما سنحت لها الفرصة ، فظهرت جلية واضحة في كتبهم الأصولية ، ثم النحوية التي كانت انعكاسا واضحا للتأليف الأصولي ، ففتُتِحت كتب الأصول بمقدمات منطقية وبعض المقدمات النحو الممزوج بالمنطق ، ولا عجب أن نجد كتب الشيخ القرافي الأصولية لا تخلو من تلك المقدمات لينسحب ذلك الى كتبه النحوية حتى ليمتزج في كتابه الخصائص النحو بالمنطق فتتضح فيه النزعة المنطقية في مناقشات المسائل النحوية ، ففي خصائصه التي عقده لمسائل نحوية ناقشها في كتابه ،ينزع الشيخ القرافي نحو المنطق ، فوجدته يتناقش النحويين من منطلق منطقي بحت ، ويستعين بألفاظ المناطقة ومصطلحاتهم ؛ فقد عاب على النحويين ذهابهم إلى أن الفعل دال على الزمان بالتضمن منطلقا من متبنى المناطقة في مطابقة المعنى الموضوع له اللفظ ، ثم أشغل نفسه في تأويلات المناطقة وتعبيراتهم ، على أنَّنا لا نعدم رفضا منه لمتبنى المناطقة فقط رفض رأي المناطقة القائل : إنَّ الترديد بين النفي والإثبات دال على الحصر ، فرد عليهم هذه الدعوى من واقعهم ، وترددت عنده القضية المنطقية في أكثر من موضع ، واستعان بالقضية الكاذبة في رد دعوى النحويين أنَّ الحرف لا يخبر به ولا عنه ، كما استعان بالسلب في رد هذه الدعوى مبينا أنَّه قصد بالسلب المطلق ،كما وافق المناطقة في عدم اجتماع النقيضين ، وأنَّ الأمر يتطلب اختلاف القضيتين ، وأثبت الشيخ القرافي أنَّ المصادر دالة على الحدث ؛ لأنَّ المصادر حركة الفاعل، وأن الحركة للمتحرك متبنيا في ذلك دعوى المناطقة في إثبات الحركة للمتحرك ، ورأيناه في تعريف المركب يعرفه بتعريف المناطقة (ما دل جزء لفظه على جزء معناه) ، كما أنَّه فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس متخذا من متبنى المناطقة منطلقا له ، واقتنع الشيخ القرافي بمسوغات المناطقة بالأخبار بجزء المبتدأ ... وبهذا فقط كانت النزعة المنطقية واضحة جلية في

---

[١] كتاب الخصائص للقرافي١١٧

[٢] كتاب الخصائص للقرافي١١٧

[٣] ينظر شرح التقريب ١/ ١٢٢- ١٢٣

[٤] ينظر تلخيص كتاب التهافت ٦٥

كتاب الخصائص ، وأغلب ظني أن الشيخ القرافي قد استطاع أن ينتفع منها في إثبات ما أراد في كتابه .

ثبت المصادر

- آداب البحث والمناظرة – محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٢هـ) - مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، د. ت
- الاحتجاج العقلي في النحو العربي – الدكتور محمد جواد محمد سعيد الطريحي – ط١- دار الكتب العراقية – بغداد – دار صادر – بيروت ١٤٣٥/ ٢٠١٤م
- الاشارات والتنبيهات – أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨هـ) – تح : الدكتور سليمان دنيا – دار المعارف – مصر – ١٣٩١- ١٩٧١م
- الأصول في النحو – أبو بكر بن سراج (ت ٣١٦هـ) – تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي – ط٢ – مؤسسة الرسالة – بيروت - ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م
- الاقتراح في علم أصول النحو – جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ه) – قدم له وضبطه وشرحه الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم – جروس بروس – ١٩٨٨م
- أنباه الرواة على أنباء النحاة – علي بن عيسى القفطي (ت ٦٤٦هـ) تح : محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٣٦٩هـ ، ١٩٩٠م
- الإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تح : الدكتور حسن شاذلي فرهود – ط١- كلية الآداب- جامعة الرياض – ١٣٨٩/ ١٩٦٩م
- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع -تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٧٢٨هـ) - تح: د. محمد بن عودة السعوي –ط٦ - مكتبة العبيكان – الرياض- ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ) تح: إحسان عباس – ط١- دار مكتبة الحياة – بيروت
- تلخيص كتاب تهافت الحكماء في رد مذاهب أهل الأهواء للإمام أبي حامد الغزالي – محمد أمين الاسكدرالي (ت ١٧٣٦هـ) تح : محمد عبد القادر شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – د.ت.
- التوطئة – ابو علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) تح : د. يوسف أحمد مطوع – جامعة الكويت – ١٩٨١م
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع - حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: ١٢٥٠هـ) - دار الكتب العلمية – د ، ت
- خلاصة المنطق – الدكتور عبد الهادي الفضلي – ط١ – مؤسسة مسلم بن عقيل – النجف الأشرف – العراق – ١٤٢٨ه ، ٢٠٠٧م
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ) - تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور- دار التراث للطبع والنشر- القاهرة - د. ت
- الرد على المنطقيين - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام(ت ٧٢٨هـ) - دار المعرفة- بيروت/ لبنان- د. ت
- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت ٩٠٥هـ) – ط١ - دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان - ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب الحدود في النحو - عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي – تح: المتولي رمضان أحمد الدميري - ط١ - سنة النشر: ١٤٠٨ – ١٩٨٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) – تح : عبد الغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا – د. ت .

- شرح الكوكب المنير – محمد بن أحمد الفتوحي ابن النجار - (ت ٩٧٢ه) – تح : د. محمد الزيجلي و د. نزيه حماد – جامعة أم القرى – ١٤٠٨ه / ١٩٨٧م .
- شرح المفصل – ابن يعيش ابن علي (ت ٦٤٣ه) – عالم الكتب – بيروت – د. ت .
- كتاب الحروف – أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩ه) – تح : د. محسن مهدي – المطبعة الكاثوليكية – لبنان – ١٣٩٠ ه / ١٩٧٠م
- كتاب الخصائص – شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أدريس القرافي المالكي (ت ٦٨٢ه) – تح : د. طه محسن و د. كيان أحمد حازم – ط ١ – دار المدار الإسلامي – بيروت / لبنان – ٢٠١٣م
- كتاب سيبويه - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)- تح : عبد السلام محمد هارون ط٣ - مكتبة الخانجي – القاهرة- ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب التعريفات - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر- ط١- دار الكتب العلمية بيروت / لبنان - ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم - محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) - تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم - د. علي دحروج - نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي- الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني – ط١ – بيروت - ١٩٩٦م.
- لمع الأدلة في أصول النحو – أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد ابن الأنباري ٠ ت ٥٧٧ه) – تح : سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية – ١٣٧٧ه /١٩٥٧م
- المختصر في علم المنطق - محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣هـ) – ط١- دار الكتاب الحديث – ٢٠١٩م
- المدخل إلى علم المنطق – عزمي طه السيد أحمد – ط١- عالم الكتب الحديث للطباعة للنشر والتوزيع – أربد – ٢٠١٥م
- المسائل السفرية في النحو – ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ه) – تح : حاتم صالح العراقي – ط١ – دار الرسالة – بيروت - ١٤٠٣ه، ١٩٨٣م
- معجم الأدوات النحوية والصرفية – حسن سرحان – ط١ – دار الإيمان – المنصورة - د،ت
- المعجم الفلسفي – مجمع اللغة العربية – جمهورية مصر العربية – القاهرة – ١٣٩٩ه ،١٩٧٩م
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهر - (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) - دار الدعوة - د، ت
- معيار العلم في فن المنطق – أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ه) – تح : سليمان الدنيا – ط٢- سلسلة ذخائر العرب (٣٢) – دار المعارف – مصر – ١٩٧٩م ، ١٩٦٠
- المقابسات – أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤ه) حقق وقدم له توفيق حسن – مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٧٠/١٣٩٠
- مقاييس اللغة – أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ه) - تج : عبد السلام محمد هارون –ط٢- دار الجيل – بيروت / لبنان ١٤٢٠ / ١٩٩٠م
- المقرر بشرح منطق المظفر – السيد رائد الحيدري – ط٢- مطبعة سليمان زادة – منشورات ذوي القربى – قم – ١٣٨٥ه
- الملل والنحل – محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت٥٤٨ه) –تح : محمد سعيد الكيلاني – دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٤ه
- المكون المنطقي في الدلالة عند العرب – الحسن الهلالي – ط١- دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت / لبنان – ٢٠١٧ه

- **المنطق – العلامة محمد رضا المظفر – ط١١- مطبعة سرور – الناشر اسماعيليان – إيران – ١٤٢٥ه ق / ١٣٨٣ه ش**
- **المواقف – عضد الدين بن عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٠٠ أو ٧٠١ه) – تح : عبد الرحمن عميرة ط١- دار الجيل – بيروت ١٤١٧ه / ١٩٩٧م**
- **النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعة الإلهية – الشيخ الرئيس أبو علي الحسين ابن سينا – طبع على نفقة محيي الدين صبري الكردي - ط٢- ١٣٥٧ه / ١٩٣٨م**
- **نفائس الأصول في شرح المحصول في علم الأصول – شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن إدريس المعروف بالقرافي (٦٨٢ ه) – ط٣- تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – المكتبة العصرية – صيدا / بيروت**
- **الهوامل والشوامل سؤالات أبي حيان التوحيد لأبي علي مسكويه - أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١هـ)- تح : سيد كسروي- ط١- دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م**